التقدّم نحو حلول دائمة في العراق

مشروع تجريبي في محافظة نينوى: النتائج الأساسية

آب ٢٠٢٣

DTM
IOM DISPLACEMENT TRACKING MATRIX

مقدّمة

يهدف هذا المشروع التجريبي إلى تقييم التقدّم المحرَز نحو إيجاد حلول دائمة[1] للنازحين والعائدين في محافظة نينوى، لمعرفة وضعهم بعد خمس سنوات من انتهاء النزاع ٢٠١٤-٢٠١٧، والجوانب التي ما زالوا يعانون منها مقارنة بالأهالي الذين لم يغادروا مناطقهم الأصلية (المقيمون). ويساهم هذا المشروع في مناقشة أوسع، و "أجندة عمل" حول قياس التقدّم نحو حلول دائمة وتحديد نهاية للنزوح؛ تهدف إلى تفعيل المعايير الثمانية لإطار الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) وإبلاغ المستهدفين عن التدخلات في مجالات الاهتمام الرئيسية.[2]

ويعتمد تحليل هذا المشروع على المعلومات التي حصلت عليها المنظمة الدولية للهجرة حول أزمة ٢٠١٤-٢٠١٧. إذ كانت المنظمة الدولية للهجرة في العراق قد تعقبت ورصدت أعداد النازحين منذ كانون الأول ٢٠١٣، من خلال مصفوفة تتبّع النزوح[3]. بينما بدأت بإحصاء أعداد العائدين في نيسان ٢٠١٥، رغم الابلاغ عن أعداد العائدين بأثر رجعي يعود إلى تشرين الأول ٢٠١٤. وتستخدم المنظمة الدولية للهجرة في العراق مؤشر النزوح[4] ومؤشر العودة[5] كأدوات لرصد الظروف المعيشية للنازحين والعائدين على مستوى الموقع عبر القطاعات الرئيسية، مثل سُبل العيش، السّكن والخدمات والسلامة والتماسك الاجتماعي والشمولية. وكانت المنظمة الدولية للهجرة في العراق وجامعة جورج تاون قد نفذتا منذ عام ٢٠١٥، دراسة طولية بعنوان "الوصول إلى حلول دائمة في العراق" بُغية فهم كيفية اتخاذ النازحين خطوات للوصول إلى حلول دائمة. وكانت الدراسة قد أجرت مسوحاً منتظمة للأسَر النازحة خارج المخيمات منذ نزوحهم عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، ومن بينهم بعض الأسَر التي تمكنت من العودة إلى مناطقها الأصلية منذ عام ٢٠١٧[6]. ومنذ عام ٢٠١٩، تقوم المنظمة الدولية للهجرة في العراق برَصد النزوح الحضري[7] طويل الأمد[8] في أقضية الأصل الرئيسية ومناطق النزوح، من أجل صياغة تصنيف سياقي والتخطيط وتطوير استراتيجيات الحلول الدائمة.

تم وضع الإطار التحليلي لهذا المشروع التجريبي وفق إطار للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحلول الدائمة، وتوصيات فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين (EGRIS)/ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) بشأن إحصاءات النازحين والمقاييس المركبة للتقدّم نحو الحلول الدائمة والتغلب على نقاط الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح. وتم اختيار جميع المؤشرات المحددة للمقياس المركب من مكتبة المؤشرات المشتركة بين الوكالات؛ وهي تتماشى على هذا النحو، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السياق واتجاهات النزوح

مع انتهاء الصراع مع تنظيم داعش في كانون الأول ٢٠١٧، أصبح النزوح طويل الأمد هو السمة المميزة لمرحلة ما بعد النزاع في العراق. حيث ما يزال حوالي ١,١٦ مليون شخص نازحين، وجميعهم تقريباً نزحوا من مناطقهم الأصلية منذ أكثر من خمس سنوات. والنزوح في كثير من الحالات، ليس طويل الأمد فحَسب، بل غير مستقر أيضاً؛ بمعنى أن قسوة ظروف المعيشة تدفع الأسَر إلى عدم الاستقرار في مكان أكثر من مرة.

كما أن عمليات العودة لم تكتمل بعد، وقد تباطأت وتيرة حالات العودة الجديدة بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية. وعلى الرغم من تسجيل حوالي ٥ ملايين حالة عودة في جميع أنحاء البلاد (أي حوالي أربعة أخماس النازحين منذ كانون الثاني ٢٠١٤) إلا أن معدلات العودة عبر الأقضية متباينة جداً، حيث عاد اثنان فقط من كل خمسة نازحين في قضائيّ البعاج وسنجار بمحافظة نينوى.

السياق السياسي والاجتماعي

تُعدّ محافظة نينوى الواقعة في شمال غرب العراق على الحدود مع الجمهورية العربية السورية، إحدى أكبر محافظات العراق. غالبية سكانها من العرب السُّنة، فضلاً عن كونها موطناً للعديد من الأقليات الدينية والعرقية، كالمسيحيين والإيزيديين والشَبك والتركمان[9]. مركز محافظة نينوى هي مدينة الموصل ذات الأغلبية العربية السُّنية؛ والتي كانت قد شهدت استقراراً سياسياً نسبياً في عهد نظام حزب البعث. وتتميز المناطق المحيطة بالموصل بكونها أكثر تنوعاً من حيث التكوين العرقي والديني؛ إلاّ أنها بعكس الموصل، عانت من الإهمال حتى خلال فترة حكم نظام البعث. إذ تعرض المسيحيون والإيزيديون على وجه الخصوص للاضطهاد والإبادة الجماعية عبر التاريخ[10]. فغالبية أهالي قضائيّ تلكيف والحمدانية مسيحيون، فيما يمثل الشَبك (ومعظمهم من الشيعة) مجموعة أقلية مهمة. ومن جهة أخرى كان قضاء سنجار قد تأثر جداً بسياسة "التعريب" التي أدت إلى التهجير القسري للأكراد والإيزيديين واستبدالهم بالعرب السُّنة[11]، وهو تأثير مايزال محسوساً حتى اليوم، حيث لا تستطيع العديد من الأسَر الكردية والأيزيدية المطالبة بأراضيهم التي كانوا يملكونها خلال فترة نظام البعث، وهي قضية تفاقمت بعد نزوحهم إثر نزاع داعش ٢٠١٤-٢٠١٧,٧[12]. من ناحية أخرى؛ معظم أهالي قضاء تلعفر المجاور، من التركمان السُّنة.

الخارطة ١: أقضية محافظة نينوى

١ يتم التوصل إلى حل دائم عندما لا يكون لدى النازحين أي احتياجات محددة للمساعدة والحماية مرتبطة بنزوحهم ويمكنهم التمتع بحقوقهم الإنسانية الحقوق دون تمييز بسبب نزوحهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال العودة أو الاندماج أو إعادة التوطين. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة المشردون داخليا، معهد بروكينغز وجامعة برن (واشنطن العاصمة، ٢٠١٠).

٢ في عام ٢٠١٥، عملية مشتركة بين الوكالات تتألف من مجموعة من الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والشؤون الإنسانية وبناء السلام بقيادة ولاية المقرر الخاص بشأن حقوق الإنسان للنازحين. بدأت المجموعة العمل على تطوير واختبار المؤشرات والإرشادات الخاصة بتحليل الحلول الدائمة الشاملة في الداخل حالات النزوح، مما يؤدي إلى مكتبة من المؤشرات الموحدة والإرشادات التشغيلية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: IASC، مؤشر الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات المكتبة ، خدمة التنميط المشتركة للنازحين (٢٠٢٠).

٣ لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: المنظمة الدولية للهجرة، القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبع النزوح في العراق.

٤ لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: المنظمة الدولية للهجرة، مؤشر النزوح، مصفوفة تتبع النزوح في العراق.

٥ لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: المنظمة الدولية للهجرة، مؤشر النزوح، مصفوفة تتبع النزوح في العراق.

٦ لمزيد من المعلومات حول الدراسة ومنهجيتها ونتائجها الرئيسية، يرجى الرجوع إلى: المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، الوصول إلى حلول دائمة بين النازحين في العراق، الجزء الأول (٢٠١٧). المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، الوصول إلى حلول دائمة بين النازحين داخليا في العراق: ثلاث سنوات من النزوح (بغداد، ٢٠١٩). المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون ، الوصول إلى دائم حلول النازحين في العراق: أربع سنوات من النزوح (بغداد، ٢٠١٩). المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في لعراق: خمس سنوات من النزوح (بغداد، ٢٠٢٠). المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق: ست سنوات في النزوح (بغداد، ٢٠٢٢).

٧ للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: المنظمة الدولية للهجرة، التقدم نحو الحلول الدائمة.

٨ المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح- تحليل النزوح الحضري في العراق (بغداد، ٢٠٢١).

٩ وكالة الاتحاد الأوروبي للّجوء (EUAA) نينوى: تحليل مشترك؛ كانون الثاني ٢٠٢١.

١٠ يوسف كاليان، سهل نينوى ومستقبل الأقليات في العراق، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢/٧/ ٢٠١٧.

١١ نانسي عز الدين، وألبا دي بيترانتونيو بيليس؛ الدوران في حلقة مفرغة: عوامل عدم الاستقرار في سهول نينوى، معهد كلينجندايل الهولندي للعلاقات الدولية (لاهاي، ٢٠٢١).

١٢ موئل الأمم المتحدة Habitat؛ دعم حقوق الإيزيديين في ملكية الأرض في العراق. عرض قدّمه مسلم كاظمي إلى مجموعة العمل من أجل العودة، كانون الثاني ٢٠٢٣.

حين كان السُّنة يتمتعون بدعم سياسي في ظل نظام البعث، أدى تدخل عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، وتغيير سياسي واسع أعطى المزيد من السلطة إلى العرب الشيعة. فواجه العرب السُّنة تهميشاً، يُعزى جزئياً إلى عزلهم عن السياسات الرئيسية (التي يعتبرها البعض غير شرعية) واجتثاث البعث، واستهداف الشخصيات السياسية، وانشقاق القيادة، وقمع الاحتجاجات[١٣]. كما ساهم تغيّر ميزان القوى والفراغ السياسي والطائفية المتزايدة، في صعود الجماعات السُّنية المتطرفة في مناطق مثل الموصل. وكان تنظيم الدولة الاسلامية في العراق قد انبثق ونشأ من تنظيم القاعدة في نيسان ٢٠١٣.[١٤]

وبالتوازي مع ذلك، تنافست الحكومة العراقية ومحافظة إقليم كردستان من أجل السيطرة على أجزاء معينة من محافظة نينوى ومحافظات أخرى[١٥]. ولعد وجود ترسيم واضح لحدود المناطق المتنازع عليها،[١٦] شملت المطالبات الكردية بتلك المناطق أجزاء من سنجار وتلعفر وتلكيف والشيخان والحمدانية، إلى جانب ناحيتي القحطانية في البعاج وبعشيقة في الموصل[١٧]. وتتعلق الرهانات في هذه المناطق بالتكوين العرقي المتنوع، وسياسات التعريب السابقة التي غيرت من التركيبة السكانية، والمواقع الاستراتيجية لهذه المناطق وما فيها من موارد طبيعية، كالنفط والغاز.[١٨،١٩،٢٠] وكانت السيطرة على هذه المناطق قد تحولت على مدى العشرين عاماً الماضية بين السلطات الإقليمية الكردية والحكومة المركزية؛[٢١] كما أدت مطالبات الطرفين إلى تأجيج توترات اجتماعية وسياسية وتعقيدات أمنية تمكن تنظيم داعش من استغلالها.[٢٢]

النزوح من محافظة نينوى خلال أزمة ٢٠١٤-٢٠١٧

يعكس النزوح في محافظة نينوى خلال أزمة ٢٠١٤-٢٠١٧ بشكل أساسي؛ التمييز ضدّ الأقليات العرقية والدينية، والهجمات الأولية التي شنها تنظيم داعش عام ٢٠١٤، وما تلى ذلك من جهود لاستعادة تلك المناطق. ففي عام ٢٠١٣ تسبب الاحتقان الطائفي المتزايد في محافظة نينوى؛ بأفعال تحرش وعنف وتمييز تجاه الأقليات العرقية والدينية، كالمسيحيين والإيزيديين والشّبك والتركمان. ورداً على ذلك، هاجر الأهالي الشّبك من الموصل إلى القرى المجاورة، بينما انتقل التركمان إلى كربلاء والنجف. وبين شهرَي حزيران وآب ٢٠١٤، شنّ تنظيم داعش هجوماً خاطفاً على قضائيَ الموصل وسنجار، مستهدفاً في المقام الأول الجماعات غير السُّنية؛ الأمر الذي أدى إلى نزوح وتهجير ثلثَي سكان محافظة نينوى خلال فترة تلك الهجمات، خاصة من أقضية البعاج والموصل وسنجار، وتلعفر. وفي عام ٢٠١٣، اتجه التركمان إلى النزوح نحو المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، في حين نزح الإيزيديون والمسيحيون إلى إقليم كردستان العراق. وفي السنوات الأخيرة من الصراع، تسببت العمليات العسكرية لاستعادة الأراضي من داعش بكلّ من النزوح والعودة. وفي عام ٢٠١٥، أدت الاشتباكات بين قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي من جهة وبين تنظيم داعش من جهة أخرى، إلى حدوث نزوح جديد، وإن كان بمستويات أقل مقارنة بعام ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، أدت استعادة المناطق التي كان تحت سيطرة تنظيم داعش إلى عودة عدد قليل من النازحين إلى محافظة نينوى، لا سيّما الأسَر التي كانت تعيش في ترتيبات إيواء حرجة. وفي عام ٢٠١٦، تسببت العمليات العسكرية بحدوث حالات نزوح وعودة جديدة؛ فيما تسببت عملية استعادة الموصل في ١٧/١٠/٢٠١٦، بنزوح ٣٠٠,٠٠٠ شخص على طول حدود الموصل بحلول نهاية العام.[٢٣]

ارتفعت أرقام النزوح في عام ٢٠١٧، خاصة إثر العملية العسكرية لاستعادة مناطق الساحل الأيمن من الموصل. ونزح بسبب ذلك حوالي خمس النازحين من نينوى، خاصة من أقضية الموصل والبعاج والحضَر باتجاه المخيمات الواقعة جنوب المحافظة. مع ذلك، سهّلت تلك العملية من حالات العودة، لا سيّما بعد إعلان الحكومة العراقية رسمياً عن هزيمة تنظيم داعش في تموز[٢٤] ٢٠١٧. وعاد حوالي نصف العائدين (٥١٪) إلى نينوى عام ٢٠١٧. وأعقب ذلك تدفقٌ ثانٍ عام ٢٠١٨، مع عودة حوالي ربع (٢٦٪) النازحين من نينوى. واستمر عدد العائدين الجدد كل عام، على الرغم من عودة متأخرة حتى أواخر عام ٢٠٢٠ إلى مناطق معيّنة مثل القحطانية ومركز الحضَر وسنجار والقيروان. ويعني ذلك، أن معظم العائدين (٧٧٪) خلال فترة التقييم، كانوا قد عادوا إلى مناطقهم الحالية منذ ثلاث إلى خمس سنوات (الشكل ١).

الشكل ١: النسبة المئوية للأسَر حسب سنة النزوح الأول وسنة العودة

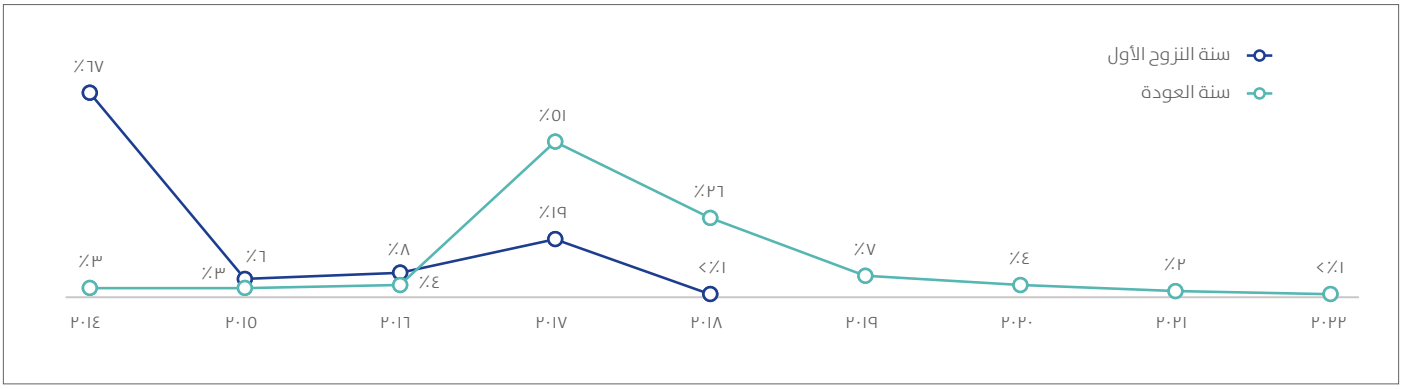

١٣ ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (واشنطن العاصمة، ٢٠١٦).

١٤ بريتانيكا، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ٦/٧/٢٠٢٣.

١٥ لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق (NCCI)، نينوى: ملف محافظة (٢٠١٠).

١٦ إروين فان فاين وحمزة الشديدي، في عين العاصفة؟ عدم الاستقرار في غرب كردستان العراق. معهد كلينغندايل الهولندي للعلاقات الدولية (لاهاي، ٢٠١٨).

١٧ شون كين، المناطق المتنازع عليها في العراق: نظرة على الأفق السياسي والآثار المترتبة على السياسة الأميركية، المعهد الأمريكي للسلام (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

١٨ مركز الإمارات للسياسات، المناطق المتنازع عليها في العراق: المعضلة الأمنية والجغرافيا السياسية (أبو ظبي، ٢٠٢١).

١٩ مجموعة الأزمات الدولية، إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن حدود المناطق المتنازع عليها في العراق (بروكسل، ٢٠١٨).

٢٠ شون كين، المناطق المتنازع عليها في العراق: رؤية للأفق السياسي وانعكاساتها على السياسة الأمريكية، المعهد الأمريكي للسلام (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

٢١ مجموعة الأزمات الدولية، إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن المناطق المتنازع عليها في العراق (بروكسل، ٢٠١٨).

٢٢ مركز الإمارات للسياسات، المناطق المتنازع عليها في العراق: المعضلة الأمنية والجغرافيا السياسية (أبو ظبي، ٢٠٢١).

٢٣ المنظمة الدولية للهجرة، أزمة النزوح في العراق: ٢٠١٤-٢٠١٧ (بغداد، ٢٠١٨).

٢٤ نفس المصدر السابق

التوجهات الحالية للنزوح والعودة

منذ ذلك الحين، عاد العديد من النازحين من محافظة نينوى. مع ذلك، فإن معدلات العودة تختلف بشكل كبير من قضاء إلى آخر، وحسب عدد العائدين الجدد، فضلاً عن تباطؤ العودة سنة تلو أخرى[٢٥]. وتشير هذه العوامل إلى وجود تحديات مستمرة وهائلة تمنع عودة مجموعات معينة إلى مناطق معينة. لذلك نرى أن محافظة نينوى تستضيف عدداً كبيراً من النازحين الذين في حالة نزوح طويل الأمد؛ إضافة إلى أن أعداد كبيرة من النازحين والعائدين يعيشون في ظروف شديدة الخطورة. وهذه الديناميكيات الفريدة المتمثلة بالنزوح طويل الأمد، وركود عمليات العودة، والظروف المعيشية القاسية تستدعي التركيز على نينوى لكي نفهم إذا ما كان النازحون والعائدون قد توصلوا إلى الحل الأفضل بالنسبة لهم، وما هي نقاط الضعف المرتبطة بالنزوح.

بحلول التاريخ الذي تم فيه الانتهاء من جمع البيانات في كانون الأول ٢٠٢٢، كانت محافظة نينوى وحدها تستضيف ثاني أكبر عدد من النازحين في العراق (٢٤٨,٠٣٩ شخصاً، أي ٢١٪ من إجمالي عدد النازحين) وجميعهم تقريباً نزحوا منذ أكثر من خمس سنوات، وثلاثة أخماسهم نزحوا أكثر من مرة[٢٦]. بينما استضافت ناحية مركز الموصل الجزء الأكبر من النازحين (٣٦٪)[٢٧]. أما النواحي الأخرى التي استضافت عدداً كبيراً من النازحين فهي: مركز الشيخان (٨٪) ومركز سنجار (٧٪) والشمال (٧٪) وباعذره (٦٪)[٢٨].

ومن جهة أخرى، ما زال ١٨٪ من النازحين في نينوى يعيشون في المخيمات[٢٩].

وبحسب بيانات الجولة الخامسة من مؤشر النزوح (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٢٢)[٣٠] تستضيف محافظة نينوى أيضاً ثالث أكبر عدد من النازحين الذين يعيشون في ظروف خطيرة. إذ يُعدّ مركز سنجار أحد "المواقع الساخنة" الرئيسية[٣١]، وأكثر المسائل المقلقة فيه هي السلامة والأمن. كما تم الإبلاغ عن حالات خطيرة في ناحيتَي القيارة (١٢ موقعاً) ومركز البعاج (٩ مواقع).

في كانون الأول ٢٠٢٢، استضافت محافظة نينوى أكبر عدد من السكان العائدين في العراق (١,٩٤١,٣٤٢ فرداً، أي ٣٩٪ من إجمالي عدد النازحين) بوجود اثنين من كل خمسة يقيمون في ناحية مركز الموصل[٣٢]. إضافة إلى ذلك، تعيش نسبة كبيرة من العائدين في مركز تلعفر (٩٪) وبعشيقة (٧٪)[٣٣]

ومازالت العودة بعيدة جداً عن الاكتمال. ففي كانون الأول ٢٠٢٢، تم تسجيل حوالي ٢ مليون حالة عودة في جميع أنحاء المحافظة، وهو ما يعادل ثلاثة أرباع الأهالي الذين نزحوا منذ كانون الثاني ٢٠١٤. مع ذلك، فإن معدلات العودة تتباين بشكل كبير حسب الأقضية، حيث لم يُسجَّل سوى عودة اثنين من كل خمسة نازحين في قضائيَ البعاج وسنجار؛ الأمر الذي يدل على تباطؤ وتيرة العودة الجديدة إلى حد كبير.

الخارطة ٢: نواحي محافظة نينوى التي ينتمي إليها النازحون الحاليون

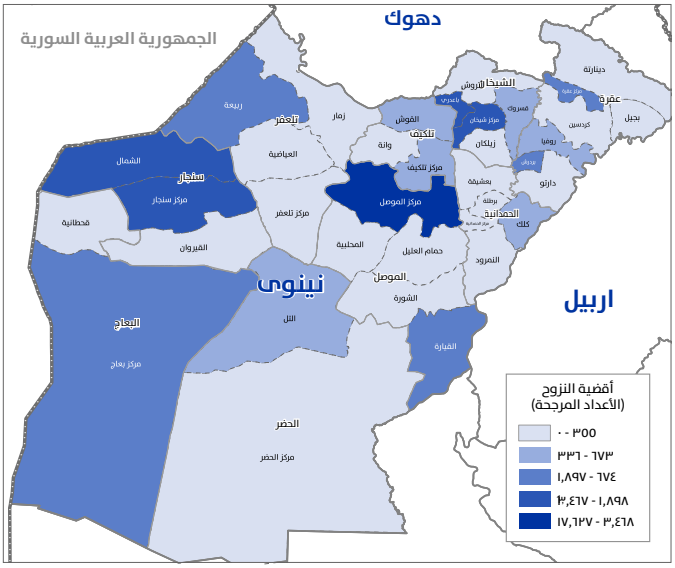

الخارطة ٣: نواحي محافظة نينوى التي ينتمي إليها العائدون الحاليون

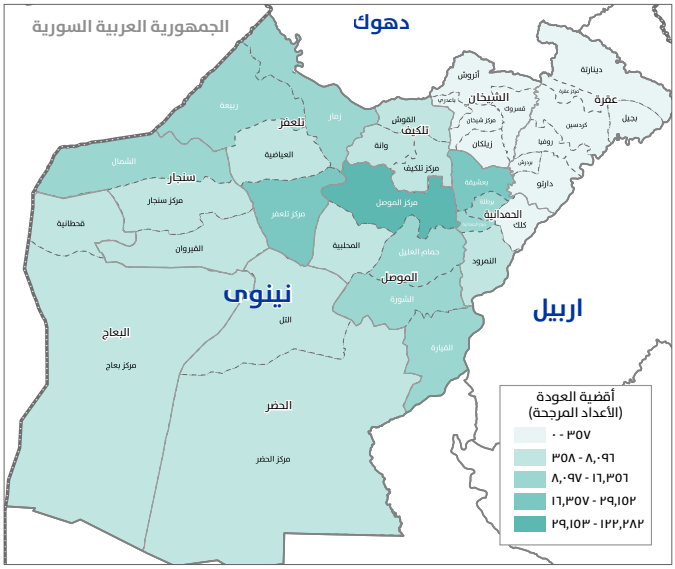

٢٥ يستخدم معدل العودة لتقدير نسبة العائدين؛ ويحسب على أنه نسبة العائدين إلى منطقة جغرافية ما (محافظة أو قضاء أو ناحية) إلى العدد الإجمالي للعائدين.

٢٦ استناداً إلى بيانات القائمة الرئيسية ١٢٨ لمصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٢٢) (بغداد، ٢٠٢٣).

٢٧ نفس المصدر السابق

٢٨ نفس المصدر السابق

٢٩ نفس المصدر السابق

٣٠ المنظمة الدولية للهجرة، نتائج مؤشر النزوح، مصفوفة تتبع النزوح في العراق: الجولة الخامسة (بغداد، ٢٠٢٣).

٣١ المصدر السابق. تصنف الناحية على أنها "موقع ساخنة" إذا حصلت على درجات عالية من حيث الخطورة الإجمالية وفيها ما لا يقل عن ١,٠٠٠ نازح. وتشمل القائمة أيضاً النواحي ذات الخطورة الإجمالية المتوسطة ودرجة عالية على الأقل في أحد المجالات الخمسة. وترتبط القضايا الأمنية في سنجار عادة بالمخاوف من العنف الناجم عن التوتر بين قوات الأمن أو الجماعات المسلحة، والمخاوف المتعلقة بالهجمات الانتقامية وهجمات داعش ووجود جهات أمنية متعددة (وحدات الحشد الشعبي أو الحشد العشائري أو مجموعات أخرى ما عدا الجيش العراقي والشرطة المحلية والشرطة الاتحادية).

٣٢ استناداً إلى بيانات القائمة الرئيسية ١٢٨ لمصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٢٢) (بغداد، ٢٠٢٣).

٣٣ نفس المصدر السابق

الشكل ٢: معدّلات العودة في أقضية محافظة نينوى[٣٤]

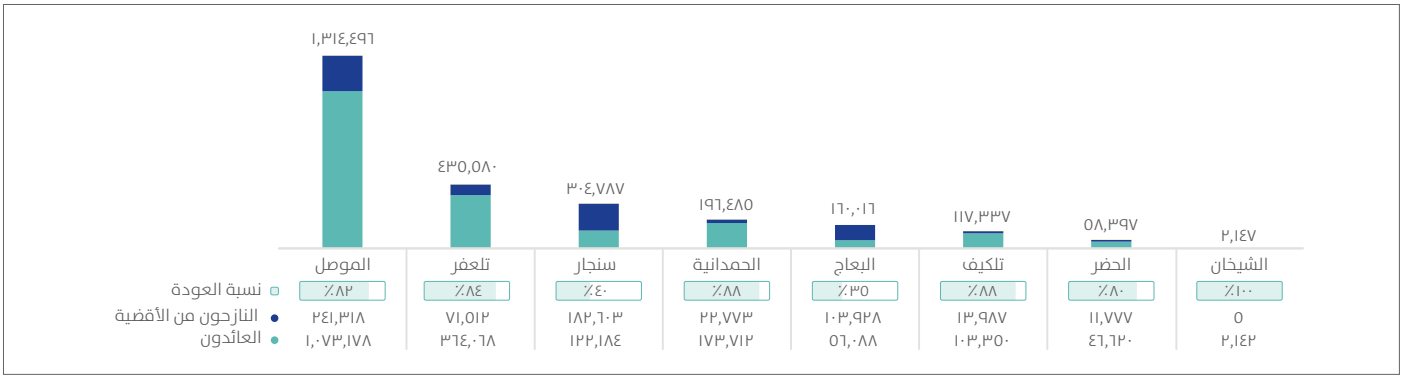

بحسب بيانات مؤشّر العودة للجولة ١٧ (تشرين الأول - كانون الأول ٢٠٢٢)[٣٥] تستضيف محافظة نينوى أكبر عدد من العائدين الذين يعيشون في ظروف شديدة الخطورة: من بين ٩٧٨ موقع عودة تم تقييمها، يعاني ٢٨٨ موقعاً من ظروف قاسية، بوجود أكثر من ٢٠٠ موقع عودة، يعيش فيها ٥٤٠,٠٠٠ فرداً في مواقع ساخنة[٣٦]. وتشمل الجوانب الحرجة؛ سوء الظروف الأمنية، بما في ذلك المضايقات عند نقاط التفتيش، والمخاوف بشأن العنف، والحاجة من أجل المصالحة المجتمعية. من جهة أخرى، ما يزال هناك انتعاش ضعيف في القطاع الزراعي، يعزى جزئياً إلى تغيّر المناخ والتدهور البيئي، الأمر الذي تسبب بانخفاض غلّة المحاصيل وقطعان الماشية وتخلي البعض عن سبل العيش هذه[٣٧]. بينما تشمل التحديات الأخرى بطء تعافي المشاريع وغياب الخدمات الحكومة. وهذه الظروف المعيشية القاسية بدورها تعيق قدرة العائدين البقاء في مناطقهم الأصلية، وتزيد من احتمالات نزوح الأسَر ثانية، مما يقوض استدامة العودة.

في ضوء ما سبق، من الضروري تقييم التقدم المحرَز نحو إيجاد حلول دائمة للنزوح في العراق، وتحديد تدخلات مستهدفة في مجالات الاهتمام الرئيسية. ومن شأن تحديد المواقع أو المجموعات التي تواجه تحديات مماثلة، أن يدعم برامج استجابة أكثر كفاءة وفعالية. كما أن هذه الأنشطة بدورها، ستمكّن النازحين من اتخاذ خطوات طوعية نحو الحلول الدائمة المفضلة لديهم، وأن تجعل العودة أكثر قابلية للتطبيق على المدى البعيد.

النتائج الرئيسية

من بين جميع أنحاء العراق، تستضيف محافظة نينوى **أكبر عدد من الكان العائدين وثاني أكبر عدد من النازحين**. حيث يعيش اثنان من بين كل خمسة عائدين في نينوى، إلى جانب نازح واحد من كل خمسة نازحين؛ أي حوالي ٣٦٤,١٠٧ أسرة. وما يزال في نينوى ١١في المئة من الأشخاص المتضررين يعيشون في مواقع النزوح، بينما عاد ٨٩ في المئة إلى محلات إقامتهم المعتادة بعد نزوحهم منها إبّان أزمة ٢٠١٤.

وكان أهالي نينوى قد **نزحوا بشكل رئيسي خلال فترتين مختلفتين**. إذ فرّ ثلثاهم في بداية الأزمة عام ٢٠١٤، خاصة من أقضية البعاج والموصل وسنجار، وتلعفر بدرجة أقل. ثم تلت ذلك موجة أخرى ملحوظة (١٩٪) خلال العمليات ضد داعش في عام ٢٠١٧، والتي أثرت بشكل رئيسي على قضاء الموصل، والبعاج والحضَر بدرجة أقل. والأهم من ذلك، أن ثلاثة من كل خمسة نازحين قالوا أنهم نزحوا عدة مرات، في حين كان هذا حوالي نصف المعدل الشائع بالنسبة للعائدين.

وبسؤالهم عن **الحل المفضل** لديهم، أجابت جميع الأسَر العائدة تقريباً إنهم يفضلون البقاء في موقعهم الحالي. وفي المقابل، ذكرَت **ثلاثة أسَر فقط من بين كل خمسة أسر نازحة أنها تفضل البقاء**، بينما قال **ثلثُهم أنهم يفضلون العودة**. وأفاد النازحون أن أهم أسباب عدم رغبتهم بالعودة هي **دمار المساكن** (٧٠٪)، و **انعدام سبل العيش** (٦٥٪). ويدل ذلك على أن البرامج المتعلقة بإعادة بناء المساكن وسبل العيش يمكن أن تساهم في تحسين الظروف لدعم العودة المستدامة.

مقارنة للظروف المعيشية

تقارن هذه الدراسة؛ الظروف المعيشية للأسَر النازحة والعائدة والمقيمة عبر خمسة معايير، هي: (١) السلامة والأمن، (٢) المستوى المعيشي اللائق، (٣) الوصول إلى سُبل العيش، (٤) استعادة السكَن والأرض والممتلكات والتعويضات، و(٥) الوثائق الثبوتية والمشاركة.

بشكل عام، **يشير العائدون إلى ظروف معيشية متساوية مع المقيمين**. وهذا يدل على تقدم كبير نحو الحلول الدائمة، وهو أمر مهم باستثناء السكَن والأرض والممتلكات والتعويضات، حيث أفاد العائدون أن أحوالهم من هذه الناحية أسوأ من المقيمين. مع ذلك، **يعاني النازحون من ظروف معيشية أسوأ من المجموعات الأخرى**، رغم بعض الاستثناءات.

كانت قضايا **السكَن والأرض والتعويضات عوامل حاسمة في التمييز بين النازحين والعائدين والمقيمين**. إذ يبدو أن النازحين يواجهون ظروفاً أصعب مقارنة مع غيرهم، علماً أن وضع العائدين أيضاً أقل مقارنة بالمقيمين. وتمثلت الدوافع الرئيسية لهذا التقدم بالنسبة لكل من النازحين والعائدين، الخوف من التخلية، واستحقاق التعويض عن دمار المساكن. أما بالنسبة للأسَر النازحة تحديداً، فهي؛ عدم وجود مستندات الملكية أو عقود الإيجار الأصولية؛ وهي قضايا تزيد من التحديات المتعلقة بالسكَن.

ويُعدّ الحصول على **مستوى معيشي لائق** تحدياً أكبر للنازحين. إذ لوحظ أن أربعة أسَر فقط من بين كل عشر أسَر نازحة يمكنها الوصول إلى الخدمات والمؤسسات الصحية عند الحاجة ولا يعانون من نقص شديد في الغذاء، مقارنة بسبعة أسَر من كل عشر أسَر عائدة تعيش في منزل أو شقة بظروف جيدة وخدمات صحية جيدة. من جهة أخرى، توفر المناطق الحضرية بشكل عام مثل الموصل، ظروفاً معيشية أفضل. وكلما زاد عدد الأسَر التي تعيش في الموصل، زاد احتمال تعرضهم لتحديات تتعلق بالظروف المعيشية.

يعتبرَ **الوصول إلى سُبل العيش أمراً صعباً للفئات الثلاث**. فحتى الأسَر التي لم تنزح بسبب صراع عام ٢٠١٤، تتسم بهشاشة شديدة في سُبل العيش. ويواجه السكان النازحون انعدام الأمن الاقتصادي بشكل كبير. ويعتمد ٢٣في المئة فقط من أسَر النازحين و٣٨٪ من أسَر العائدين على مصدر دخل ثابت. إضافة إلى ذلك، أفاد ١٤في المئة فقط من الأسَر النازحة و٢٢ في المئة من الأسَر العائدة أنها قادرة على تحمل تكاليف ونفقات غير متوقعة.

٣٤ استناداً إلى بيانات القائمة الرئيسية ١٢٨ لمصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٢٢) (بغداد، ٢٠٢٣).

٣٥ المنظمة الدولية للهجرة، نتائج مؤشر النزوح، مصفوفة تتبع النزوح في العراق: الجولة السابعة عشرة - العراق (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٢٢) (بغداد، ٢٠٢٣).

٣٦ المصدر السابق. تصنف الناحية على أنها "موقع ساخن" إذا حصلت على درجات عالية من حيث الخطورة على وفق مقياس واحد على الأقل من المقياسين (سُبل العيش والخدمات الأساسية أو السلامة والاجتماعية التماسك) أو إذا سجلت درجات متوسطة من حيث خطورة الظروف، لكنها تستضيف أعداداً كبيرة نسبياً من العائدين (٦٠,٠٠٠ عائد على الأقل). وتعّد نواحي القحطانية، الشمال، العياضية، حمام العليل ومركز البعاج ومركز سنجار ومركز تلعفر والقيروان وزُمّار من المواقع الساخنة في محافظة نينوى.

٣٧ المنظمة الدولية للهجرة ، مصفوفة تتبع النزوح في العراق - صحيفة وقائع التقييم الموقعي السابع: تأثير تغيّر المناخ على البيئة في مواقع النازحين والعائدين (بغداد، ٢٠٢٢).

قياس التقدّم المحرَز نحو حلول دائمة

لقياس التقدّم العام نحو الحلول الدائمة، **تمّ تصنيف الأسَر وفقاً لعدد المعايير المستوفاة**. فالأسَر التي استوفت معياراً واحداً فقط، أو لم تستوفِ أي معيار، صُنّفَت على أنها ذات تقدّم منخفض، أما الأسَر التي استوفت معيارين أو ثلاثة معايير صُنّفَت على أنها ذات تقدّم متوسط؛ في حين أن الأسَر التي استوفت أربعة معايير أو كل المعايير الخمسة، صُنّفَت على أنها ذات تقدّم مرتفع.

الشكل ٣: عدد المعايير المستوفاة حسب فئة التقدّم المحرَز

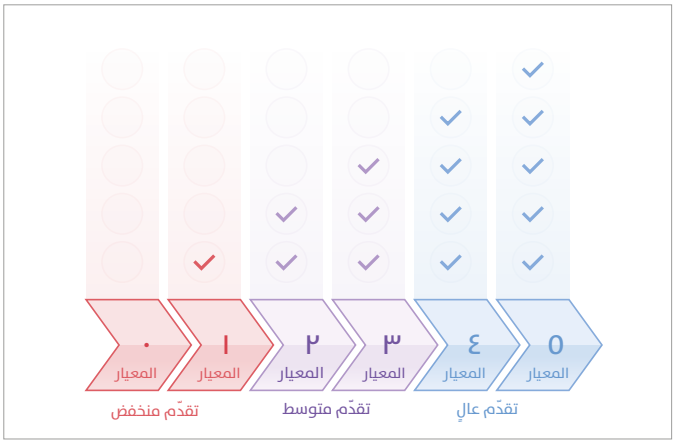

يندرج ثلاثة أرباع الأسَر النازحة تقريباً ضمن فئة التقدّم المتوسط. من ناحية أخرى، صُنِفت نسبة ١٦ في المئة إضافية على أنها مجموعة ذات تقدّم مرتفع و **١٠ في المئة كفئة منخفضة التقدّم**. لكن الوضع أفضل بالنسبة للأسَر العائدة؛ حيث يندرج نصفهم تقريباً ضمن فئة التقدّم العالي، ونصفهم ضمن فئة التقدّم المتوسط فقط؛ ونسبة قليلة **(٣٪) ضمن فئة التقدّم المنخفض**.

الشكل ٤: النسبة المئوية للأسَر النازحة والعائدة حسب فئة التقدم المحرَزالعوامل التي تعزّز أو تعيق التقدّم نحو الحلول الدائمة

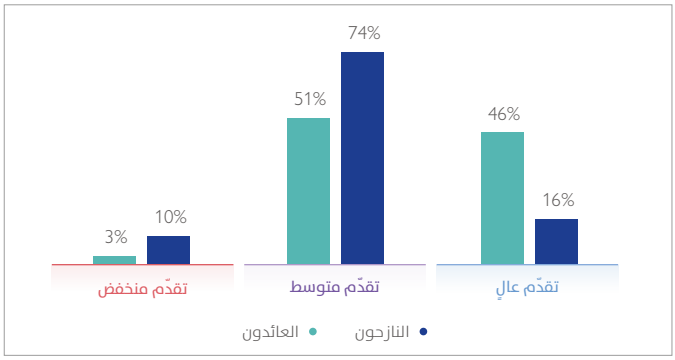

تقدّم هذه الدراسة أدلة جديدة وفريدة حول العوامل التي من شأنها أن تعزّز أو تعيق الحلول الدائمة، وكيف يمكن مقارنة أسَر النازحين والعائدين بأولئك الذين لم يسبق لهم النزوح، وخصائص الأسَر الأكثر هشاشة.

في مجموعة التقدم المنخفض، تشترك كل من أسر النازحين والعائدين في خصائص مهمة. على وجه الخصوص، تظهر مجموعة التقدم المنخفض نسبة أعلى من الأسر التي لديها:

- ربة الأسرة "أنثى" (HoH)،
- ارتفاع نسبة الإعالة، أي نسبة الأطفال وكبار السن إلى الأفراد في سن العمل
- أفراد من المجتمع الايزيدي

وتبيّن النتائج أيضاً أن **عدم الاستقرار أثناء النزوح عادة ما يعيق التقدّم نحو الحلول الدائمة**. فالأسَر ذات التقدّم المنخفض كثيراً ما تبلغ عن **حالات نزوح متعددة ومحاولات فاشلة للعودة وسنوات قليلة في نفس المكان**. كما أن عدم استقرار أحوال السَكن، بسبب **الخوف من التخلية** وانعدام أمن الحيازة، قضية شائعة أكثر في فئة التقدّم المنخفض. حيث أن لدى عدد قليل من الأسَر في هذه الفئة عقود إيجار أصولية أو مستندات ملكية. فمعظم هذه الأسَر تعيش إما مجاناً أو بموجب عقود إيجار غير أصولية أو بدون عقود أصلاً.

أما قضية السكَن فتمتاز ببعض الاختلافات عبر فئات التقدّم. إذ خلافاً للفئات الأخرى، تعيش **معظم الأسَر ضمن فئة التقدّم المنخفض في ترتيبات إيواء حرجة**، كالمنازل المدمّرة أو المخيمات الرسمية أو البيوت الطينية أو الخيام. وهذه الترتيبات في أغلب الأحيان لا تكفي الأسرة من حيث عدد الأشخاص، والحصول على مياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي.

كما أن **الوضع المعيشي غير المستقر يمثل عقبة أخرى بوجه التقدّم**. فكل فئة من فئتَي التقدّم المنخفض والمتوسط تتمتع بظروف مماثلة من حيث الظروف المعيشية. وعلى الرغم من أن العديد من الأسَر لديها فرد واحد موظف على الأقل، إلا أنها لم تحقق الاستقرار. **حيث تعتمد معظم الأسَر على الدخل غير المنتظم أو على زراعة الكفاف، كما أن اللجوء إلى تدابير التأقلم مع انعدام الأمن الغذائي، مسألة منتشرة على نطاق واسع؛ وجميع الأسَر تقريباً غير قادرة على تغطية نفقاتها غير المتوقعة**. وحدها فئة التقدّم العالي تعكس ظروفاً معيشية، رغم أنها ليست مثالية، تتشابه إلى حدّ كبير مع ظروف المقيمين. فانعدام الأمن الغذائي ضمن هذه الفئة مسألة نادرة؛ ويمكن لهم أن تحمل جزء كبير من النفقات غير متوقعة؛ الأمر الذي يدل على تمتعهم بشيء من الصمود بوجه الصدمات، فضلاً عن تلبيتهم لاحتياجاتهم الأساسية.

أما بالنسبة للقضايا ذات الصلة بمدى شعور الأسَر بالأمان والراحة في الحصول على مساعدة السلطات والتمتع بحرية الحركة، فهي أمر شائع لدى فئة التقدّم المنخفض فقط. فهذه العوامل لم تؤثر على الفئتين المتوسطة والعالية. ويتعلق ذلك، إلى جانب عوامل أخرى، بالأسَر ذات "التقدّم المنخفض" **التي تعيش في ترتيبات إيواء غير آمنة وتعاني من نقص كبير في المستندات الثبوتية**، حسب إفادة ٧٧٪ من النازحين و ٧٠٪ من الأسَر العائدة ذات التقدّم المنخفض.

من جهة أخرى، هناك علاقة واضحة بين نوايا البقاء ومستوى التقدّم. حيث تشير الفئات ذات التقدّم الأقل إلى نوايا أقل للبقاء. إذ أن **ربع الأسَر في مجموعة التقدّم المنخفض يفضلون البقاء في موقعهم الحالي**. وبالمقابل، ترغب ثلاث أسَر نازحة من كل خمس أسَر البقاء على مستوى المحافظة. ويدل ذلك إلى أن أكثر الأسَر هشاشة تكافح من أجل الاندماج وتحتاج برامج تستهدف تحقيق ذلك، لتحسين تقدّمهم نحو الحلول الدائمة. فغالبية الفئة المنخفضة تفضل إما العودة (٥٥٪) أو الهجرة إلى الخارج (٩٪) أو لا تستطيع أن تقرر (٩٪). من ناحية أخرى، **تفضل أربعة أسَر من كل خمس أسَر ذات التقدّم العالي البقاء في موقعها**، مع أقلية ترغب بالعودة (١٦٪) أو الهجرة إلى الخارج (٧٪).

لمزيد من المعلومات، النسخة الإنجليزية الكاملة من التقرير متاحة على الموقع الإلكتروني.

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) على دعمها المستمر.

© المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ٢٠٢٣

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

© المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ٢٠٢٤

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) على دعمها المستمر